

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في بوروندي

موجز

أعد هذا التقرير وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وهو أول تقرير عن بوروندي يقدم إلى المجلس وإلى الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة وفقا لآليات الرصد والإبلاغ المذكورة في الفقرة ٣ من القرار المشار إليه. ويعرض التقرير، الذي يغطي الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الطريقة التي يجري بها احترام التزام وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة، فضلا عن الانتهاكات الجسيمة الأخرى المرتكبة ضد الأطفال في حالات يطبعها الصراع المسلح في بوروندي ويسعى إلى بيان ما أحرز من تقدم في هذا الصدد. ورغم التقدم الكبير الذي أحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل مثل تلك المشار إليها في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ما زالت الانتهاكات مستمرة ولا تقوم السلطات المختصة دائما بتحقيقات قضائية بشأنها أو بمعاينة مرتكبيها. وتفيد الأنباء بارتكاب انتهاكات لحقوق الطفل في المقاطعات التي استمر فيها الصراع المسلح خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. ويجدد التقرير بشكل صريح الأطراف في الصراع المسؤولة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة، وهي تحديدا حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، وقوة الدفاع الوطني، والدائرة الوطنية للاستخبارات، والشرطة الوطنية البوروندية.

وخلال إعداد هذا التقرير، وقع اتفاق بوقف شامل لإطلاق النار بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية بزعامة أغاثون رواسا، وهي آخر الحركات المتمردة النشطة، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في دار السلام. ورغم أن تنفيذ وقف إطلاق النار يظل من التحديات الكبرى، فإن إبرام هذا الاتفاق يشكل خطوة هامة في



عملية إعادة السلام إلى بوروندي ويمكن أن يشكل الوقف النهائي للاشتباكات المسلحة في البلد. ومن الشواغل الهامة لدى تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وتسريح محاربي قوات التحرير الوطنية في آخر المطاف ضرورة تسريح الأطفال على سبيل الأولوية وتمكينهم من الاستفادة من إعادة إدماج فورية في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وضرورة إطلاق سراح الأطفال الذين تحتجزهم الحكومة حالياً لارتباطهم بقوات التحرير الوطنية.

ويتضمن التقرير مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز الإجراءات المتخذة لحماية الأطفال الذين يعانون من مخلفات الحرب في بوروندي بغية منع كل عمل من شأنه أن يمس بحقوقهم بعد توقيع هذا الاتفاق.

أولا - مقدمة

١ - يعرض هذا التقرير ما أحرز من تقدم في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ فيما يتعلق بحماية الأطفال المتورطين في الصراعات المسلحة ويشير إلى الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم في بوروندي. ومع مراعاة تطور الوضع خلال الفترة قيد الاستعراض، يبين التقرير التحديات التي يتعين مواجهتها والتقدم المحرز في بوروندي في مكافحة انتهاكات حقوق الطفل ذات الصلة بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). ويحدد التقرير الأطراف في الصراع المسؤولة عن عدة أنواع من الانتهاكات الجسيمة لهذه الحقوق، لا سيما الجرائم ضد حياة الأشخاص، وأعمال التشويه والجرح، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الجماعات المسلحة، والاختطافات والاحتجازات غير المشروعة للأطفال المتهمين "بالمشاركة في العصابات المسلحة"، وهي تحديدًا قوات التحرير الوطنية، وأعمال العنف الجنسي المرتكبة في إطار الصراع المسلح. وتستند المعلومات المستخدمة أساسًا إلى الحالات التي جمعها قسم حقوق الإنسان التابع لعملية الأمم المتحدة في بوروندي والتي كملها أعضاء الفريق العامل. غير أن صعوبة الدخول إلى بعض أجزاء الإقليم وأحيانًا بعض أماكن الاحتجاز، بالإضافة إلى عدم وجود تغطية كاملة ودائمة للإقليم من جانب مراقبي حقوق الإنسان التابعين لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، أمران لا يسمحان بتكوين صورة شاملة عن الحالة.

ثانيا - الوضع السياسي والعسكري والاجتماعي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٢ - بوروندي بصدد الخروج تدريجيًا من ١٢ عامًا من الحرب الأهلية التي خلفت مئات الآلاف من الضحايا وأدت إلى تحركات سكانية ضخمة داخل البلد وإلى الخارج على السواء. وبوروندي التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٧,٣ ملايين نسمة من بين أفقر البلدان في العالم. ويشكل الأطفال والشباب دون سن الثامنة عشرة أكثر من ٥٠ في المائة من السكان.

٣ - وشهدت عملية السلام البوروندية التي بدأتها الدول المجاورة في عام ١٩٩٨، في الإطار غير الرسمي للمبادرة الإقليمية من أجل السلام في بوروندي، ويسرّها رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة الأسبق، جوليوس نيريري، ودعمها نيلسون مانديلا، عدة مراحل من بينها المرحلة التي أدت إلى توقيع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي في آب/أغسطس ٢٠٠٠. ويشكل الاتفاق نقطة الانطلاق لمرحلة انتقال سياسي انضم خلالها المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية إلى عملية السلام عقب توقيع اتفاق شامل لإطلاق النار في عام ٢٠٠٣. وشكل الاتفاق نهاية لأعمال القتال في معظم أجزاء البلد.

٤ - ووفقاً لأحكام اتفاق أروشا، شهدت البلاد عملية انتخابات ديمقراطية أتاحت اعتماد دستور جديد في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وإنشاء مؤسسات حكومية جديدة. وقام الرئيس المنتخب حديثاً، بيير نكورونزيزا، المنتمي إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، بتولي مهامه رسمياً في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥، منهيًا بذلك مرحلة انتقالية دامت ثلاث سنوات.

٥ - وبسبب مواصلة أعمال القتال من جانب قوات التحرير الوطنية بزعامة أغاثون رواسا، هي آخر الحركات المتمردة النشطة، شرعت حكومة بوروندي، برعاية المبادرة الإقليمية، في مفاوضات مع قوات التحرير الوطنية. وأسفرت هذه المفاوضات عن توقيع اتفاق شامل لوقف إطلاق النار في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، اتسم الوضع العام لحقوق الإنسان بادعاءات تتعلق بالإعدام بإجراءات موجزة والإعدام خارج نطاق القضاء، واستمرار السلطات البوروندية في اعتقال واحتجاز السكان المدنيين وأعضاء المجتمع المدني بصورة تعسفية.

٧ - وتعود المسؤولية عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال على الخصوص إلى عناصر قوة الدفاع الوطني، والشرطة الوطنية البوروندية، والدائرة الوطنية للاستخبارات وإلى أفراد الجماعة المسلحة المتمثلة من قوات التحرير الوطنية. وفي حين أن قوات التحرير الوطنية بزعامة أغاثون رواسا والحركة المنشقة التي يتزعمها جان بوسكو سيندايغايا واصلتا التجنيد القسري للقاصرين، ظلت الحكومة تحتجز بصورة غير مشروعة العشرات من الأطفال المتهمين 'بالمشاركة في أعمال العصابات المسلحة'، وهي تحديداً قوات التحرير الوطنية.

٨ - ورغم التقدم المحرز على الصعيد الأمني، يظل انتشار الأسلحة بين السكان المدنيين من الشواغل الكبيرة. وحسب دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقدر أن حوالي ١٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية تملك أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة لأغراض الدفاع عن النفس. وتؤدي هذه الحالة إلى ارتفاع معدل الإحرام والحوادث (في تموز/يوليه، أصيب طفل بجروح خطيرة بعد أن داس فوق قنبلة) وتزيد من خطورة أعمال العنف التي لا مسوغ لها التي يرتكبها المدنيون.

٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أعيد النظر في الإطار الاستراتيجي للإنعاش الاقتصادي ومكافحة الفقر في إطار عملية تشاور موسعة مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة. وستغطي هذه الوثيقة الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وتهدف على وجه الخصوص إلى توطيد السلام عن طريق مواصلة برنامج تسريح المحاربين

السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم، وإضفاء الطابع الاحترافي على مرفقي الدفاع والأمن، ونزع سلاح السكان المدنيين ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة.

١٠ - إلا أنه على المستوى الاجتماعي، قامت الحكومة بعدة إصلاحات تتعلق بشكل مباشر برفاه الأطفال، لا سيما البدء بتوفير التعليم الابتدائي والعلاج الصحي مجاناً للأطفال دون سن الخامسة.

١١ - وتحسن الحالة الإنسانية في البلد تدريجياً لكنها تظل متسمة بشكل كبير بانعدام الأمن الغذائي، لا سيما في المقاطعات الشمالية التي شهدت عدة شهور متتالية من الجفاف. وأسفر هذا عن نزوح السكان نحو جمهورية ترازيا المتحدة وخلف على الخصوص ترك المدارس من جانب الأطفال الذين رافقوا آباءهم المغادرين بحثاً عن الغذاء والعمل. ومن أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠٠٦، رُحل إلى بوروندي حوالي ٦٠٠ ١ مواطن بوروندي كانوا يقيمون منذ مدة طويلة في جمهورية ترازيا المتحدة، دون أن يكون من المعترف بهم كلاجئين. وفي حالة الأزواج المختلطة، فُرق على هذا النحو بين بعض الأطفال وأحد أبويهم.

١٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، طلبت الحكومة سحب عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وأسفرت المفاوضات التي تلت ذلك عن اتفاق من حيث المبدأ بسحب تدريجياً للعملية. وهكذا بدأ سحب قوات بعثة حفظ السلام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وسينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وبهدف تقديم دعم متسق لبوروندي في جهودها الرامية إلى توطيد السلام، اتخذ مجلس الأمن في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ القرار ١٦٩٢ (٢٠٠٦) الذي ينص على إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، الذي سيبدأ عمله ابتداءً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

ثالثاً - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل

١٣ - سجلت عملية الأمم المتحدة في بوروندي أكثر من ٣٠٠ حالة للأطفال ضحايا الانتهاكات الجسيمة مثل تلك المبينة في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٦. والجنّة المزعومون هم أفراد في قوات التحرير الوطنية وأفراد عسكريون تابعون لقوة الدفاع الوطني، وأفراد من الشرطة الوطنية والدائرة الوطنية للاستخبارات.

قتل الأطفال وتشويههم

١٤ - اتسم الوضع الأمني خلال الفترة قيد الاستعراض بتصاعد الاشتباكات بين قوة الدفاع الوطني وقوات التحرير الوطنية وذلك أساساً في المقاطعات الثلاث سيبيتوكيه وبوبانزا

وريف بوجمبورا في الشمال الغربي. وتعرض السكان المقيمون في هذه المقاطعات لاعتداءات مسلحة وتدمير منازلهم وممتلكاتهم وعمليات نهب على يد قوات التحرير الوطنية. وفي عام ٢٠٠٦، أفادت الأنباء بوقوع ١٠٧ حالة اعتداء وعمليات نهب على يد قوات التحرير الوطنية. وسجلت عملية الأمم المتحدة في بوروندي وفاة ١٩ طفلاً وجرح ٣٨ آخرين. وقد تكون أعمال العنف هذه قد وقعت إما خلال اشتباكات بين قوة الدفاع الوطني وقوات التحرير الوطنية حدثت خلال عمليات النهب التي تقوم بها قوات التحرير الوطنية أو على نحو مركز. وترد بعض الأمثلة على ذلك في الفقرات التالية.

١٥ - في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، في كومبون موروتا، في مقاطعة كايانزا، قتل طفل في السادسة من العمر رمياً بالرصاص وأضرمت النار في منزلين خلال اشتباك بين محاربين من قوات التحرير الوطنية وأفراد عسكريين من قوة الدفاع الوطني.

١٦ - وفي ليلة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، اغتيل قاصر في السادسة عشرة من العمر، بعد احتجازه في مقر جهاز التوفيق الوطني^(١) لمدة أسبوع، واقتياده إلى كومبون كيناما، في مقاطعة بلدية بوجمبورا. وترجع المسؤولية عن اغتياله إلى أفراد من جهاز التوفيق الوطني. غير أنه لم يحاكم أي من اللجنة المزعومين حتى يومنا هذا.

١٧ - في مساء يوم ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، في كومبون كانيوشا، في مقاطعة ريف بوجمبورا، يزعم أن بعض أفراد قوات التحرير الوطنية اختطفوا رجلاً وامرأة بالإضافة إلى طفل كان برفقتهم. وكانوا متهمين بالتعاون مع الأفراد العسكريين والإدارة. وعُثر بعد يومين من ذلك على جثثهم وقد كبلوا ودفنوا في مقبرة جماعية على بعد حوالي كيلومتر واحد من مكان سكنهم. وقد أبلغ مراقبو حقوق الإنسان التابعون لعملية الأمم المتحدة في بوروندي مفوض الشرطة القضائية والمدعي العام للمحكمة العليا لمقاطعة ريف بوجمبورا بهذه الحالة في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦. غير أنه لم تقدم أي تفاصيل فيما يتعلق بالمتابعة التي قامت بها السلطات.

١٨ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، في كومبون كانيوشا، في مقاطعة ريف بوجمبورا، يزعم أن تلميذة في الرابعة عشرة من العمر أصيبت بالرصاص أثناء تبادل لإطلاق النار بين قوة الدفاع الوطني وقوات التحرير الوطنية. ويزعم أنها توفيت في اليوم التالي متأثرة بجروحها. إلا أنه لم يتم إلقاء القبض على أي شخص مسؤوليته عن جريمة القتل هذه.

(١) في آذار/مارس ٢٠٠٦، أصبح جهاز التوفيق الوطني يسمى الدائرة الوطنية للاستخبارات.

١٩ - وفي ليلة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، على هضبة موبانغا، في مقاطعة جيتيغا، يزعم أن شابة تبلغ من العمر ١٨ سنة وطفلها البالغ أقل من ١٨ شهرا قتلا برصاصات أطلقها جنود قوة الدفاع الوطني في مطاردة لأفراد مزعومين من قوات التحرير الوطنية. وتلقى مراقبو حقوق الإنسان معلومات مفادها أن جنود قوة الدفاع الوطني دخلوا إلى منزل الضحيتين اللتين اشتبه في أنهما تؤويان بعض أفراد قوات التحرير الوطنية. ويُزعم أن الجنود أطلقوا النار على الضحيتين عندما لم يجدوا مقاتلين ينتمون إلى قوات التحرير الوطنية، فقتلوا الشابة وطفلها. وأفقلت الشرطة المحلية ملف القضية بسبب عدم تحديد هوية أي من الجناة.

اختطاف الأطفال واحتجازهم بصورة غير قانونية

٢٠ - أثناء الفترة قيد الاستعراض، سجلت عملية الأمم المتحدة في بوروندي أكثر من ١٠٠ حالة احتجاز تعسفي أو غير قانوني وتشمل هذه الحالات ٢٥ طفلاً يُزعم أنهم كانوا من المحاربين السابقين في قوات التحرير الوطنية الذين احتجزتهم قوة الدفاع الوطني في المركز السابق للتسريح في راندا، وحالات احتجاز غير قانوني أخرى قامت بها الدولة للقُصّر المتهمين بالمشاركة في العصابات المسلحة، ولا سيما قوات التحرير الوطنية. وهناك كذلك على الأقل ١٢ حالة احتجاز غير قانوني لقُصّر متهمين بالمشاركة في عصابات مسلحة سجلها مراقبو حقوق الإنسان التابعون لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، ومن بينهم تجاوز اثنان المدة القانونية للحبس الاحتياطي واحتجز عشرة منهم بشكل غير قانوني في مواقع عسكرية. وبالإضافة إلى عدم مشروعية الاحتجاز، يمكن الإشارة إلى الأوضاع الصحية المتردية وإلى انعدام العناية الصحية المناسبة وعدم إمكانية اللجوء إلى المساعدة القانونية العاجلة والملائمة والاكتظاظ وعدم الفصل بين القُصّر والكبار. وكذلك فإن وضعهم القانوني غير واضح بصفة عامة، وسُجن البعض منهم بينما ينتظر البعض الآخر تنفيذ برنامج تسريح محتمل. ولا تزال الجهات الفاعلة الدولية تنتظر رغم النداءات المتكررة قراراً من الحكومة.

٢١ - وتؤكد أقوال الشهود المتقاربة احتمال استخدام عدد معين من الأطفال كمرشدين ومخبرين للعمليات العسكرية الحكومية، ويتم ذلك أحياناً بواسطة الإكراه وغالباً بشكل يعرض أمنهم الشخصي ورفاههم.

٢٢ - وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، لاحظ المراقبون التابعون لعملية الأمم المتحدة في بوروندي وجود ١٣ محتجزاً يزعم أنهم أعضاء في حركة قوات التحرير الوطنية في زنزانة تابعة لشرطة الأمن الداخلي في كايانزا ومن بينهم كان هناك طفل يبلغ عمره ١٣ سنة يعاني من مشاكل نفسانية وجراح خطيرة بساقيه وانتفاخات في رجليه نظراً لضيق الزنزانة.

٢٣ - وفي أواسط نيسان/أبريل، فتحت حكومة بوروندي مركزا في موقع المركز السابق للتسريح في راندا، بمقاطعة بوبانزا، لاستضافة مقاتلين تابعين لقوات التحرير الوطنية بزعامة أغاثون رواسا، كانوا قد سلموا أنفسهم للسلطات أو كانوا أسروا. ومن بين أكثر من ٤٠٠ محتجز، كان هناك ٢٥ قاصرا تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ سنة لم يفصلوا عن الكبار رغم التدخلات العديدة من جانب عملية الأمم المتحدة في بوروندي واليونيسيف. ولم تحدد الحكومة بعد وضعهم القانوني وهم ممنوعون من الخروج من راندا بدون إذن من آمر المعسكر. ورغم أن معظمهم سلموا أنفسهم طوعا للسلطات العسكرية أو لسلطات الشرطة، يبدو أن هناك عددا محدودا قد أسر. ورغم محاولات التدخل العديدة من جانب المجتمع الدولي، احتجز الأطفال خمسة أشهر في راندا بدون أن يكون قد تم تعريفهم رسميا كجنود أطفال، وبدون فصلهم عن الكبار وبدون تمكينهم من الاستفادة من الخدمات المناسبة اللازمة للأطفال أو من المساعدة لإعادة الإدماج.

٢٤ - وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ورد أن قاصرا يبلغ من العمر ١٦ سنة قد ضُرب ثم اختطفته القوات العسكرية التابعة لقوة الدفاع الوطني بمواقع إيزابو العسكري الذي يقع بالقرب من غابة روكوكو. وقد يكون الطفل قد رفض أن ينقل على دراجته الهوائية جنوبا قد يكون قد صادفه على الطريق. وقد يكون الجندي قد بدأ بضربه ثم جره إلى الموقع العسكري. ووفقا لما ذكره أهالي المنطقة، فإن هذا القاصر ليس عضوا في قوات التحرير الوطنية غير أن العسكريين ألبسوه ملابس عسكرية وأجبروه على الكشف عن هوية تحديد أشخاص آخرين بزعم أنهم يتعاونون مع قوات التحرير الوطنية. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، حاول مراقبون لحقوق الإنسان الإفراج عن هذا الطفل، غير أن قائد قوة الدفاع الوطني بموقع إيزابو رفض ذلك.

تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة

٢٥ - سجلت عملية الأمم المتحدة في بوروندي ٦٧ حالة تجنيد منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وقد تكون عملية تجنيد عناصر من قوات التحرير الوطنية قد جرت في مقاطعات بلدية بوجمبورا، ورئيس بوجمبورا وبوروري وبوبانزا وماكابا. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٦، وصل ٣٧ تقريرا بشأن عمليات تجنيد في ١٤ كومبونا. ويرتبط هذا التزايد في التجنيد على الأرجح بمفاوضات السلام. وباحتمال حصول التسريح السريع الموعود به للمجندين الجدد. ويشير حوالي ثلث التقارير إلى حالات أطفال جندوا تجنيدا فرديا، بينما تشير التقارير الأخرى التي قدمتها السلطات والمنظمات غير الحكومية إلى حالات تجنيد بدون أي إشارة إلى عدد الأطفال المجندين. ولقد كان من الصعب التحقق من المعلومات المتصلة

بتجنيد الأطفال نظرا للطابع الحساس للمسألة مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر يهدد حياة المحققين والمخبرين. وبالنسبة لمعظم الحالات المذكورة، فإن الجهات التي زعم أنها قامت بذلك تتمثل في أفراد من قوات التحرير الوطنية التابعة لأغاثون راوسا وإن كان الأمر اتصل في حالة واحدة بعنصر من فصيل لقوات التحرير الوطنية بزعامة جان بوسكو سيندا ببغايا. ولقد تلقت عملية الأمم المتحدة في بوروندي، والشركاء المسؤولون عن الحماية معلومات تفيد بتجنيد ما بين ٣ إلى ١٠ أطفال ذكور كل شهر، من بينهم أطفال الشوارع في مقاطعة بوجمبورا. وأفادت المعلومات كذلك بحدوث تجنيد عن طريق عمليات إغارة على المدارس أو على الكوميونات يقوم بها محاربون من قوات التحرير الوطنية.

٢٦ - ولقد ذكر صبي عمره ١٥ سنة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي أنه قد تطوع للانخراط في الحركة في عام ٢٠٠٥ بصحبة أربعة آخرين لأهمم وُعدوا بالحصول على سيارات وأشياء فخمة أخرى. وكان برتبة جندي وكلف بنقل الذخيرة. وقد تكون جنود قوات الدفاع الوطني قد أسرته بصحبة زميل شاب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد تكون بحوزتهما قنبلتين يدويتين. وزعم أنهما احتجزا في معسكر لمدة خمسة أشهر، وقد يكونا قد ضربا خلال اليومين الأوليين من اعتقالهما لغرض إخبار الأفراد العسكريين عن مخائب الأسلحة ومخائب الأفراد الآخرين التابعين لقوات التحرير الوطنية.

٢٧ - وخلال أسبوع ١٢ إلى ١٨ حزيران/يونيه، قيل إن قوات التحرير الوطنية جندت أطفالا في منطقة غايتيه وفي كوميون رومونجي، بمقاطعة بوروري. ووفقا للمعلومات يقبل الأطفال أن يجندوا لأهمم يعتقدون أنهم قد يشكلون جزءا من الجيش الوطني أو قد يستفيدون من مكافآت التسريح في حالة توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين قوات التحرير الوطنية والحكومة. ولقد أجرت الشرطة تحقيقات من أجل توقيف القائمين بالتجنيد.

٢٨ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٦، تم توقيف شابين يبلغان من العمر ٢٠ و ٢١ سنة في مقاطعة بلدية بوجمبورا، واتهما بتجنيد أشخاص للانضمام إلى قوات التحرير الوطنية. وكان بصحبتهم صبي عمره ١٢ سنة قد يكون مجندا جديدا. وأفرج عن الصبي. ويقال إنه تم استجواب الشابين اللذين يزعم أنهما قاما بالتجنيد وضربتهما الشرطة من أجل الحصول على معلومات بشأن أعضاء حركة شباب هوتو الشعبي بالأحياء. وفور إطلاق سراحهما، ذكرا للمراقبين التابعين لعملية الأمم المتحدة في بوروندي أنهما قد جندا قُصّر.

أعمال عنف جنسي خطيرة

٢٩ - عصفت ظاهرة أعمال العنف الجنسي بالعاصمة و ١٧ مقاطعة في البلد. وتتراوح أعمال الضحايا بين بضعة أشهر و ١٩ سنة. ورغم أن أغلبية الضحايا من الفتيات، فقد

سجلت أيضا بعض حالات انطوت على صبيان. وفي الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٦، سجلت التحقيقات التي أجرتها عملية الأمم المتحدة في بوروندي أكثر من ٣٠٠ حالة اغتصاب للفتيات تعزى ١٦ منها إلى جنود قوة الدفاع الوطني. والحالات المشار إليها هي فقط الحالات التي تم إبلاغ السلطات عنها. وتقر السلطات والجهات المسؤولة عن حماية الأطفال بأن هذه الحالات لا تمثل إلا جزءا من واقع أعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد صغار الفتيات. ولا تتم الإشارة إلى أغلبية حالات العنف الجنسي بينما يقال إن العديد منها قد "تم حله" من خلال "تسوية حبية" عندما يدفع مرتكبو هذه الأعمال أموالا لأسر الضحايا أو عندما يتم الزواج بين الضحية والمغتصب. ولم يتم القبض إلا على القليل جدا من المعتصين وهناك عدد أقل تجري مقاضاته. ومع ذلك، فقد حدث تحسن أثناء الفترة قيد الاستعراض. فمن الناحية الإيجابية لوحظ أنه تم توقيف ومعاينة عدد أكبر من مرتكبي أعمال العنف الجنسي. وقد يعزى هذا الأمر إلى المتابعة المنتظمة التي يقوم بها العاملون في مجال حقوق الإنسان وإلى التوعية.

٣٠ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، اغتصب جندي تابع لقوة الدفاع الوطني بموقع كيانجي، مقاطعة بوبانزا طفلة عمرها ثلاث سنوات. وأحال مراقبو حقوق الإنسان بعملية الأمم المتحدة في بوروندي القضية إلى المجلس العسكري. ولقد تم توقيف المعتصب المزعوم ونُقل في ٣١ كانون الثاني/يناير إلى سجن بوبانزا. وتقوم السلطات المختصة الآن بدراسة ملف هذه القضية.

٣١ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، اغتصبت فتاة عمرها ١٥ سنة في مقاطعة روتانا. والمغتصب المزعوم هو ضابط بشرطة الأمن الداخلي. وهو محتجز حاليا في سجن روتانا إلى حين صدور حكم بحقه.

٣٢ - وفي ليلة ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، يقال إن أحد جنود قوة الدفاع الوطني اختطف واغتصب فتاة عمرها ١٤ سنة من كوميون كانيوشا، بمقاطعة ريف بوجمبورا. وأنها عادت في اليوم التالي إلى محل إقامتها ونُقلت بعدها إلى بوجمبورا للعلاج. ولقد أوصى الموظفون في عملية الأمم المتحدة في بوروندي بشدة ضابط الشرطة القضائية بإجراء تحقيق وطلب رأي خبير في هذه المسألة. وأبلغت عملية الأمم المتحدة في بوروندي بالقضية المدعي العام بالمحكمة العليا ومفوض الشرطة القضائية في مقاطعة ريف بوجمبورا في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

٣٣ - وفي ليلة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، ورد أن جنديا تابعا لقوة الدفاع الوطني كان في إجازة اغتصب فتاة قاصرة عمرها ١٢ سنة أمام مدنيين ذكور آخرين في كوميون ومقاطعة بوبانزا. ويقال إنه قد أوقف المعتصب المزعوم وأحيل ملفه إلى المجلس العسكري.

الهجوم على المدارس والمستشفيات

٣٤ - لم يسجل أي هجوم على المدارس والمستشفيات من جانب رجال مسلحين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

رفض السماح بالاتصال بالمنظمات الإنسانية

٣٥ - لم ترد أي معلومات تفيد بقيام جماعات مسلحة بمنع الوصول إلى المنظمات الإنسانية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، ونظرا لانعدام الأمن في مقاطعات ريف بوجمبورا وسيبتوكين وبوبانزا، الذي أدى إلى تنفيذ المرحلة الرابعة على المستوى الأمني، فقد يتعذر على المسؤولين بعملية الأمم المتحدة في بوروندي والمكلفين بحماية الأطفال وحقوق الإنسان الوصول إليها وإجراء التحقيقات بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل، إذ أنه تعين أن يصطحبهم الجنود إلى هذه المناطق. ولقد مُنِع مراقبو حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في بوروندي من دخول زرنانات شرطة الأمن الداخلي في بوجمبورا في الفترة من ١٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ولا يزال الوصول إلى المواقع العسكرية وإلى بعض زرنانات الشرطة ممنوعا في الفترة الحالية.

رابعاً - حوار وخطط عمل لمكافحة انتهاكات حقوق الطفل

تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة

٣٦ - صدقت بوروندي على اتفاقية حقوق الطفل في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ووقعت البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وصُدق على البروتوكول الاختياري في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ولم تعتمد السلطات أي تشريعات وطنية لتجريم تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم. وتسعى الأمم المتحدة جاهدة كي تقوم الحكومة في أقرب وقت ممكن بتضمين قانونها الوطني النصوص الدولية المتصلة بحماية الطفل.

٣٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تولى الهيكل الوطني المعني بتجنيد الجنود الأطفال، بمساعدة فنية ومالية من اليونيسيف ومن البرنامج المتعدد البلدان للتسريح وإعادة الإدماج التابع للبنك الدولي، الاضطلاع بالمشروع المتعلق بالتسريح وإعادة الإدماج والحيلولة دون تجنيد الأطفال في إطار القوات والجماعات المسلحة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وبعد تمويل البرنامج المتعدد البلدان للتسريح وإعادة الإدماج، أُحيل المشروع إلى الأمانة التنفيذية للبرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإحاق مع مواصلة الاضطلاع بأنشطة

الحيلولة دون تجنيد الجنود الأطفال وتحضير وتنفيذ عملية تسريح الأطفال المرتبطين بقوات التحرير الوطنية وإعادة إدماجهم.

٣٨ - وفي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وتموز/يوليه ٢٠٠٦، أتاح مشروع التسريح وإعادة الإدماج والحيلولة دون تجنيد الأطفال في القوات والجماعات المسلحة الإفراج عن ٣٠١٣ طفلاً ينتمون رسمياً إلى قوات وجماعات مسلحة وإلى ميليشيات معروفة باسم حراس السلام وإعادة إدماجهم. وعاد إلى المدرسة ما مجموعه ٥٩٩ طفلاً كان قد أعيد إدماجهم. وأفاد حوالي ١٨٠٠ طفل من تدريب مهني. إلا أن أغلبية أولئك الأطفال عادوا إلى الاضطلاع بأنشطة زراعية وأنشطة تتصل بتربية الأسماك في مجتمعاتهم المحلية. ووفرت العناية الصحية للأطفال المحتاجين إلى عناية خاصة. وفي الفترة بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠٠٦، خضع كل طفل أعيد إدماجه لاستشارة قام بها طبيب صحة عامة في إطار زيارة روتينية في حين نُظمت جلسات جماعية وفردية للدعم النفسي في إطار عملية إعادة الإدماج الاجتماعية.

٣٩ - وفي إطار عملية المفاوضات الجارية بين حكومة بوروندي وقوات التحرير الوطنية، وبدعم من عملية التيسير الإقليمية، لفتت بالأمم المتحدة انتباه الجهات الفاعلة إلى ضرورة اعتماد أحكام خاصة لحماية الأطفال المتضررين من الصراع. وقد نتج عن ذلك إدراج فقرة عن تسريح الأطفال في الاتفاق العام لوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٧ أيلول/سبتمبر. وخلال المفاوضات، طالب القائمون بالتيسير التابعون لعملية الأمم المتحدة في بوروندي الوقف الفوري لتجنيد الجنود الأطفال إلا أن ذلك لم يحقق نتائج تذكر، كما تبين من ازدياد حالات التجنيد خلال الأشهر السابقة لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار.

٤٠ - وسعت دون جدوى عملية الأمم المتحدة في بوروندي واليونيسيف والعديد من المنظمات غير الحكومية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان إلى إقناع العديد من الإدارات والوزارات بالإفراج عن الأطفال الذين قد يكونون من المحاربين السابقين أو من المتعاونين مع قوات التحرير الوطنية والمحتجزين في رندا وفي مراكز احتجاز أخرى تابعة للدولة. وواجهت عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى الحكومة مذكرتين شفويتين في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ و ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ تلتبس فيهما إيضاحات عن حالة الأطفال في رندا إلا أنها لم تحصل على أي رد حتى يومنا هذا.

أعمال العنف الجنسي

٤١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، شرع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بالتعاون مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، في إعداد استراتيجية دون إقليمية من أجل مكافحة العنف المرتكب ضد المرأة. وتعين تنفيذ هذه الاستراتيجية في بلدان المنطقة دون الإقليمية المتضررة حاليا من الصراعات وهي بوروندي ومنطقة كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا.

٤٢ - وما يزيد على ٦٠ في المائة من ضحايا الاغتصاب دون ١٨ عاما وأغلبيتهن دون ١٥ عاما. ولا يزال من الصعب تحقيق إعادة إدماج ضحايا أعمال العنف الجنسي. وبالتالي، من الضروري مواصلة وتدعيم أنشطة توعية وتدريب العاملين في مجالي الأمن والشرطة من أجل تحقيق تغيير في التصرفات والعادات فيما يتعلق بالاعتبارات المتصلة بأعمال العنف المرتكب ضد المرأة. وقد عينت عملية الأمم المتحدة في بوروندي شرطيا استشاريا لدعم استحداث إجراءات تشغيل موحدة لصالح الشرطة الوطنية البوروندية من أجل دعم ومساعدة ضحايا أعمال العنف الجنسي.

٤٣ - وأصبحت شبكة الحماية من أعمال العنف الجنسي عاملة منذ عام ٢٠٠٣. وتضم هذه الشبكة ممثلين من وزارة العدل ووزارة الصحة العامة ووزارة العمل الاجتماعي المدججة حاليا في وزارة التضامن الوطني وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وممثلين من وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي ومنظمات غير حكومية دولية ومحلية وجهات مانحة، فضلا عن المجتمع المدني.

٤٤ - وسمح العمل المتضافر لشبكة الحماية من أعمال العنف الجنسي بأن تنظم سنويا حملة عمل وطنية لمكافحة أعمال العنف المرتكب ضد المرأة، علما بأن مدة الحملة تكون ١٦ يوما. وقد شجعت عملية توعية السكان الجارية خلال هذه الحملات الضحايا على اللجوء إلى مراكز الصحة وزاد عدد شكاوى الاغتصاب المقدمة إلى الشرطة الوطنية. وفي حين تمت توعية السلطات على جميع المستويات وتحقق تحسُّن، لا تزال ظاهرة الإفلات من العقاب موجودة وعدد الضحايا المقدمين للشكاوى ضئيلا بالنسبة لعدد الحالات المعروفة.

الأسلحة الصغيرة

٤٥ - ورد أن حوالي ١٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية تملك أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة. ومن المتوقع أن تحدد وثيقة الاستراتيجية الوطنية بدقة أدوار الجهات الفاعلة الحكومية، وأن يُمسك

سجل بالأسلحة النارية على مستوى الشرطة وأن يُستحدث نظام لجمع المعلومات بشأن أعمال العنف المسلح. وقد تنشأ عن هذه التدابير تقارير عن حالة الانتهاكات المرتكبة تحديداً ضد الأطفال وغيرهم من الأشخاص الضعفاء. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أنشئت لجنة تقنية لتزرع سلاح السكان المدنيين. وسيتمثل دورها في مساعدة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسة وطنية في هذا الصدد مع مراعاة بيئة الخروج من الأزمة والاعتبار ذي الأولوية الذي يمثلته السكان الضعفاء.

خامسا - التوصيات

٤٦ - أشجع جميع الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة لمواصلة المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق سلام نهائي من أجل الوقف غير المشروط لتجنيد الأطفال والشروع في التسريح الفوري والتام لجميع الأطفال. وقد يتعين اتخاذ تدابير ضد الأشخاص الذين ثبت ذنبهم بالنسبة لتجنيد أطفال أو استخدامهم في إطار الصراع. وشجع الحكومة على تخصيص المزيد من الموارد البشرية والمالية لتدعيم قدرات المحققين العسكريين والجهات القضائية.

٤٧ - وأطلب بصورة ملحة أن يفصل عن الراشدين الأطفال الموجودين في معسكرات نزع السلاح في رندا وفي جميع مراكز الاحتجاز التابعة للدولة وأن ينقلوا إلى مراكز يمكنهم الاستفادة منها من الرعاية المناسبة. وستيسر عملية النقل هذه لم شملهم بأسرهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية.

٤٨ - وأطلب بإلحاح أن يكف جنود الحكومة البوروندية وقوات الأمن عن استخدام الأطفال من أجل التعرف على مكان وجود المحاربين التابعين لقوات التحرير الوطنية وأنصارهم وتحديد هويتهم.

٤٩ - كما أطلب من حكومة بوروندي ضمان الوصول بحرية إلى جميع مراكز الاحتجاز العسكرية والأمنية والمراكز التابعة للشرطة من أجل كفالة حماية الأطفال الموجودين فيها وضمان تعاونها مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وكذلك مع الشركاء المكلفين بحماية الأطفال.

٥٠ - وأطلب بإلحاح من الجهات المانحة الدخول في التزامات طويلة الأجل واعتماد مسار أكثر منهجية فيما يتعلق ببرامج حماية الأطفال.

٥١ - ومن دواعي قلقي الشديد العدد الهام من أعمال العنف الجنسي المرتكب ضد الفتيات وأشدد على أنه من الملح أن تقوم السلطات الوطنية بالتصويت على قوانين لمكافحة

أعمال العنف الجنسي وبتنفيذها، وأن تجري تحقيقات دقيقة للغاية وأن تحيل المذنبين إلى العدالة.

٥٢ - وأطلب أيضا تمكين الآليات القضائية من أن تكفل على النحو الواجب حماية الشهود وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالأطفال، وفي توفير الدعم الكافي لمرفق الشرطة والسلطات القضائية والعسكرية من أجل السماح لها بالاضطلاع بمهامها في مجالي التحقيق وحماية الشهود.

٥٣ - وأشجع حكومة بوروندي على توفير تدريب كامل وجيد لأفراد الشرطة والأمن من أجل الحيلولة دون اللجوء إلى القوة بصورة مفرطة أو غير قانونية، مما قد يؤدي إلى ارتكاب انتهاكات خطيرة ضد الأطفال، لا سيما تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم وعمليات الاحتجاز غير القانونية.

٥٤ - وستضطلع ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والصراع المسلح، راديكما كومارا سوامي، بزيارة جمهورية بوروندي عما قريب من أجل لفت انتباه الحكومة وشركائها من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني إلى ضرورة جعل حماية الطفل من أولويات مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية وستدعو ممثلي آخر الحركات المسلحة النشطة إلى الشروع في أقرب وقت ممكن في الإفراج عن جميع الأطفال المرتبطين بها بغض النظر عن تطور عملية السلام.